التنميه العربيه
من قصور الماضى إلى هاجس المستقبل

تأليف : د/ يوسف صايغ

الناشر : منتدى الفكر العربى ، عمان ، الأردن ، ١٩٦٥

عرض : د. جلال أمين *

لكتابات د/ يوسف صايغ عن الاقتصاد العربى، وهى كثيرة، مذاق خاص يرجع إلى ما يجتمع فى الرجل من خصائص يندر أن تجتمع . فلا أظن أن اقتصاديا عربيا آخر جمع بين هذه الخبرة الطويلة والمعايشة القوميه للتطورات الاقتصادية فى مثل هذا العدد من الدول العربيه التى اتصل بها د . صايغ ، وبين ما كانت تتطلبه مهامه ووظائفه المختلفة من استقصاء جذور هذه التطورات وآثارها، وبين دراسه أكاديمية في مطلع حياته على أعلى مستوى، واتصال مستمر بأكبر الكفاءات العالمية فى فرع تخصصه، مع نشاط وحركة لا تهدأ، وإجادة تامه للغة الانجليزيه مع معرفة صميمه بدقائق اللغه العربيه وقواعدها فإذا أضفنا إلى كل ذلك شخصية جذابه ومحبّبة تجعل المؤتمرات العربيه بدونه غير مكتمله وواضحة النقص، وتتيح له فرصة الحصول على المعرفة المباشرة لخفايا الاقتصاد والسياسة العربية، وتجعل في متناول يده الإحصاءات والبيانات العصية على غيره، وتعدد الاهتمامات، ودرجة وافرة من الحكمه جعلته يدرك مدى تدخل العوامل السياسية وغير الاقتصادية عموما، تدخلا حاسما، فى تشكيل التطور الاقتصادى، وحس وطنى قوى جعله ينفر من مسايرة اتجاهات شائعه تطلبها وتلح عليها قوى أو مؤسسات دولية شديدة الوطأه، أدركنا لماذا كان لكتابات الدكتور / يوسف صايغ هذا المذاق الخاص وهذا الجمهور الواسع .

من كل هذا ندرك أيضاً، كيف استطاع د. صايغ فى هذا الكتاب الصغير، الذى لا يزيد حجمه عن مائة صفحة من الحجم الصغير (إذا استبعدنا ما أضيف إليه من تعليقات بعض الاقتصاديين) أن يقدم لنا هذا الحجم من المعلومات والتحليلات والتقييمات . ففى هذا العدد

* استاذ الاقتصاد – الجامعة الأمريكية – القاهرة .

القليل من الصفحات شخّص المؤلف الأداء الاقتصادى العربى خلال النصف الثانى من القرن العشرين، وشرح أسباب قصوره، ثم اقترح أساليب المعالجة الواجبة . وفعل ذلك دون أن يهمل الجوانب السياسية والاجتماعية، ودون أن يتجنب إبداء الرأى في أهم موضوعين مطروحين على ساحة الاقتصاد العربى في الوقت الراهن : التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ومايسمى بالسوق الشرق أوسطيه، وكان موقفه فى كلا القضيتين، فى رأيى ، يتسم بالحكمة والوطنية .

يصعب علىّ إذن أن أتصور كتابا يمكن أن يعطى القارىء الراغب فى الإحاطة بمختلف جوانب الأداء الاقتصادى العربي في العقود الأخيرة، هذا القدر من المعرفة، فى هذا الحّيز الصغير، مثل ما يعطيه هذا الكتاب. وعلى الرغم من هذا ومع تجدد إعجابي وتقديرى للمؤلف لدى قراءة كتابه الحديث هذا، شعرت لدى قراءته بتحفظين أوردهما فيما يلي :-

التحفظ الأول : يتعلق بمنهج التناول من حيث التعميم أو التخصيص عند الكلام عن هذا العدد الكبير من البلاد . نحن ندرك أن هناك الكثير مما يجمع بين البلاد العربية، ليس فقط فيما يتعلق بالخصائص الثقافية والاجتماعية، بل وبكثير من الظروف الاقتصادية أيضاً . ولكن الواقع أيضاً أن الاختلافات بين جزء وآخر من العالم العربى، وأحيانا بين قطر عربى والقطر الذى يجاوره، عميقة بدورها، ولدرجه تجعل اللاجىء إلى التعميم مضطرا للوقوع فى أحد خطأين : إما أن يقرر تعميمات غير صحيحة، لأنها تنطبق على أجزاء من العالم العربى دون غيرها، أو أن يتجنب الكلام عن الاختلافات ويقتصر على العناصر المشتركة فيقع فى خطر المساس بالسطح دون النفاذ إلى الأعماق .

وقد اختار المؤلف فى هذا الكتاب أن يلجأ إلى المعالجه العامة دون كثير من التخصيص، فتجنب الوقوع فى الخطأ الأول، ولكن لم يسلم من الخطر الثانى فلم ينفذ فى كثير من الأحيان إلى الأعماق واكتفى بالمرور على السطح . نعم إن حجم الدراسة الذى حدده الكاتب لنفسه، وطبيعة المهمة المطلوبه من المؤتمر الذى قدمت اليه الدراسة قد يضطران الباحث إلى ذلك، ومع هذا فإنى أعتقد أنه كان من الممكن للباحث أن يذهب إلى أبعد من هذا التمييز بين هذا الجزء

من العالم العربى وذاك (بين دول النفط مثلا وبين غيرها، أو بين المشرق العربى أو المغرب، أو بين الدول المكتظه بالسكان كمصر وغيرها) دون أن يرهق القارىء بالتشعب ودون أن يضحى بسلاسة البحث وصغر حجمه .

لا شك مثلا أن كثيراً من أوجه قصور الأداء الاقتصادى العربى مشترك بين جميع البلاد العربية، وكذلك الكثير من أسباب هذا القصور ووسائل العلاج . ولكن هل يجوز مثلا تجاهل الظروف الخاصة التى سببت قصور الأداء فى مصر مثلاً فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧، ولم تعان منها دول المغرب الأقصى أو دول الخليج ؟ وهل ما تحتاجه مصر من درجة التحول إلى القطاع الخاص تشبه درجه التحول المطلوبة فى السودان مثلاً أو اليمن ؟ وهل كان حجم الضغوط الخارجية فى حالة دولة كتونس شبيها بحجمها فى حالة دولة كالعراق ؟ وهل يمكن التعميم بين كل هذه الحالات دون أن يضحى الباحث بجزء كبير من الفائدة المرجوّة ،إذ يضطر فى هذه الحالة إلى عدم الابتعاد كثيرا عن تقرير البديهيات ؟

التحفظ الثانى : أن الباحث كان حريصاً أكثر من اللازم، فى رأيى، على مراعاة الشمول والإحاطة فضحى بمهمة الاختيار الواجب والتركيز المفيد على ما قد يعتبره الأهم والأجدى. إن ما أقصده هو إيراد قائمه كاملة بمختلف العيوب وأوجه القصور، وقائمة كاملة بالأسباب والعوامل المسئولة عن هذا القصور، وقائمه كاملة (أوشبه كاملة) بطرق العلاج، دون أن يحسم الباحث الأمر باختيار بعض أوجه القصور دون غيرها، وبعض العوامل دون غيرها، وبعض وسائل العلاج دون بعض، مهما كان الاختيار صارما وعدد الجوانب المختارة قليلا، والتركيز علي ما اختاره، حرصا على مساعدة القارىء في التمييز بين المهم والأهم، ومساعدة واضع السياسة فى تحديد ما يمكن أن يبدأ به، على أمل أن يؤدى إصلاح بعض العيوب إلى إصلاح العيوب الباقية. إن الكتابات العربية، الاقتصادية وغيرها، مليئة بالتحليلات التى تعدد أوجه فشل الأداء العربى فى مختلف جوانب الحياة أو التى تعدد السبل المختلفة للإصلاح، ولكن قليلا منها ما يغامر بأن يطرح علينا استراتيجية واضحة ومحددة للخروج مما نحن فيه من مأزق، بعبارة أخرى : "القوائم" كثيرة، ولكن "الخطط" قليلة. وأخشى أن يكون كتاب د. صايغ، مع فوائده الجمة، قد ساير هذا الاتجاه .

أعـــلان هـــام

قررت اللجنة التنفيذية **للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية** فى اجتماعها رقم (٢٠) الذى عقد بمقر الجمعية بالقاهرة بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٢١ ، البدء فى اصدار مجلة بحوث اقتصادية عربية فصلياً (أى بمعدل ٤ أعداد فى السنة) وذلك اعتباراً من أول يناير ١٩٩٧ .

وبناء عليه فقد تم تعديل قيمة الاشتراكات السنوية بالمجلة ليصبح كما يلى :

نوع الاشتراك	داخل الوطن العربي	خارج الوطن العربي
اشتراك افراد سنوي	$ ٣٠	$ ٤٠
اشتراك افراد دائم (مدي الحياه)	$ ٣٠٠	$ ٣٥٠
اشتراك مؤسسات سنوي	$ ٥٠	$ ٧٥
اشتراك مؤسسات دائم	$ ٥٠٠	$ ٦٠٠
اشتراك مؤازرة سنوي	$ ١٠٠	$ ١٠٠

وينطوى الإصدار الفصلى للمجلة بالضرورة على تزايد أهمية مشاركة أعضاء الجمعية وغيرهم من الباحثين العرب بنشر بحوثهم فى المجلة